وعند ابي يوسف يبقى اليمين لو حلف لا يأكل طعام فلان او لا يدخل
داره او لا يلبس ثوبه او لا يركب دابته او لا يكلم عبده فباطلان
اسم لما يضاف في جميع الصور وحرّ اسم لملكه اي ملك المضاف اليه و
فعل اي كلامه لا يحنث عندهما وعند محمد يحنث كالتجدد ابدا كما لا يحنث
ان تجدد الملك في مثل هذه الاشياء اجماعا بان اشترى طعاما اخر ودارا
اخرى او ثوبا اخر ودابة اخرى او عبدا اخر وان لم ينو الى المضاف و
اضاف الى فلان هذه الاشياء لا يحنث ان فعل ما حلف بعد الزوال
ولكن حنث بالتجدد مطلقا سواء كان دارا او غيرها وقال ابو يوسف
لا يحنث في الملك المتجدد في الدار وعنه في رواية يعتبر اليمين في الجميع
بالقاصر في ملكه وفي الحلف وفي الصديق والزوجة في المشار حنث
بعد الزوال اي لو حلف لا يكلم صديق فلان هذا او زوجة فلان
هذه فكلمه بعد زوال الصداقة والزوجية حنث اجماعا وفي غير
المشار اليه بان قال لا اكلم صديق فلان او زوجة فلان فكلمه
بعد زوال الصداقة والزوجية لا يحنث عندهما وعند محمد
يحنث وحنث في المتجدد بان لم يكن له صديق او زوجة وقت اليمين
او لا يكلمه فاسدخل وكلمه يحنث عندهما وعند محمد لا يحنث
ولو حلف لا يكلم صاحب هذا الطيلسان فباعه الصاحب فكلم
الحالف حنث اجماعا وان كلم المشتري لا يحنث الزمان والحين
ومكثهما ستة اشهر حتى لو ان لا يكلمه الزمان او الحين او زمانا
او حينا ولم ينو فعلى ستة اشهر فلو كلمه
قبل مضي ستة اشهر حنث وبعده لا يحنث والدهر
والابد والعمر حتى لو قال ان صمت الدهر او الابد فعبدي
حر فنحمله على العمر ودهر محمل وقال

ابو حنيفة

ابو حنيفة لا ادري ما هو وقال هو على ستة اشهر والايام
وايام كثيرة والشهور والدهور والحج والازمنة والسنون
عشرة من ذلك عن ابي حنيفة وعندهما السنون والدهور
والازمنة والحج على العمر والشهور على السنة والايام وايام
كثيرة على السبعة وقيل ينصرف الى سبعة اتفاقا لو حلف
بالفارسية ومكرها تا ثلاثة باب اليمين في
الطلاق والعتاق الاصل ان الولد الميت ولد في حق عزه لابيه حق
نفسه وان الاول اسم لمولود سابق والاخر لمولود لاحق
فلو قال لامرأته او امته ان ولدت ولدا فانت كذا
اي طالق او حرة حنث بالميت خلافا له قوله للامة اذا ولدت
ولدا فهو اي الولد حر فولدت ولدا ميتا لا يحنث ولو
بقي اليمين عند ابي حنيفة وعندهما يحنث وان حلف اليمين
بلا جزاء ثم ولدت آخر بعده ما عتق الحي لم يحنث عنده
خلافا لهما ولو قال ان عبدا املكه فهو حر فملك عبدا
واحدا عتق ولو ملك عبدين معا لم يملك عبدا آخر لا يعتق
واحد منهم ولو زاد وحده بان قال اول عبد املكه فهو حر فملك
فهو حر عتقا لا ثاني ولو قال آخر عبد املكه فهو حر فملك
عبدا فمات لم يعتق فلو اشترى عبدا ثم مات
الحالف عتق العبد الآخر مذ ملك عندهما في صحته
حتى اعتبر من جميع المال لو اشتراه في صحته وعندهما
يعتق مقتصرا على حالة الموت فيعتق من الثلث لو
قال كل عبد يشتريه هكذا اي يجيء بهذه الصفة فاشترى ستة
فنشروه ثلاثة متفرقين عتق الاول فقط فان بيعوا
ما عتقوا وصح بيعه للكفارة ناويا عنها خلافا لزفر
والشافعي لا شراء من حلف بعتقه للكفارة ولا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)